

## التقرير المصري ..

### وتحديد رسوم عبور القناة

ماهى النقاط الرئيسية التى عرضها رئيس هيئة قناة السويس على رئيس الوزراء فى الجلسة التى استمرت حتى ساعة متأخرة من الليلة التى سبقت إعلان رسوم العبور على العالم ؟ وماهو التقرير المصرى الذى ساعد فى تحديد هذه الرسوم ؟

لغطت هذه الدراسة ثلاثة ميادين رئيسية هى :  
 ① الميدان القانونى ، وهو يتناول مدى حق الهيئة فى تعديل رسوم المرور ، وانتهت هذه الدراسة القانونية الى ان التزام مصر فى تصريح ٢٤ ابريل ١٩٥٧ ، بالأ نقرر زيادة فى رسوم المرور اعلى من ١ / سنويا الا بعد التفاوض ، قد نأثر بتغير الظروف تأثرا عميقا بسوغ التطل من هذا الالتزام واسقاطه . وقد ترى الحكومة المصرية ان اكثر الحلول ملائمة فى ضوء الظروف الدولية والاقتصادية السائدة ، هو ان تنسل هيئة القناة بملك السنن الذين تمثل سفنهم أكبر حصة فى القناة ، لتعرف آراءها فى شأن تحديد الرسوم الجديدة ، على ان توضح الهيئة وتؤكد ان هذه الانصالات إنما هى من قبيل الاسترشاد ، وان القرار الخاص بتحديد الرسوم هو اولا واخيرا من اختصاص الحكومة المصرية وحدها وببعض تقديرها .



الدكتور  
عبد الجليل العمري

كما انتهت الدراسة القانونية الى انه يحق لمصر - صاحبة السيادة على القناة - ان تقرر مزايا خاصة للسفن التابعة لها ، دون أن يكون هذا اخلافا ببدأ المساواة فى المعاملة الذى قرره اتفاقية التسطنطينية ونسريح ٢٤ ابريل عام ١٩٥٧ . وكذلك تقرر ان يصدر بتنظيم الرسوم قرار خاص من مجلس ادارة الهيئة يعدل من حين لآخر تبعا لتغير الظروف .

② الميدان الاقتصادى ، وقد تناول الظروف النقدية وظروف التضخم التى تسود العالم ومدى تأثيرها على تحديد الرسوم وتطويرها ، والابتناء فى الوقت نفسه على مناسبة القناة . ايا من ناحية العملات التى تنقل عند الدفع فقد كان هناك اقتراح بتقييم الرسوم بالدولار مع اعادة النظر فيها فى فترات دورية على اساس تغير صرف العملات الرئيسية ومدى تغيرها عن اسعارها المحددة عام ١٩٧١ ، وعلى اساس ان يوائى البنك المركزى هيئة القناة بدراسة كل ٣ اشهر مثلا عن تطور الاسعار المسالمة . واوصى الاقتراح كذلك



بان يقتصر دفع الرسوم على الدولار الأمريكى والكندى والمارك الإلمانى والجنيه الإسترلينى والفرنكات السويسرية والبلجيكية والفرنسية والجنر الهولندى ، وعملات الدول العربية القابلة للتحويل التى يحددها البنك المركزى المصرى . ورات وزارة المسالية تقسيم الرسوم على أساس وحدات السحب الخاصة Special Drawing Rights وهى مايسونه بالورق الذهبى لاتهما مقومة على أساس قيمة ١٦ هملة من العملات القوية .

والسبب فى ذلك القرار هو تجنب النزول الكبير أو أى تذبذب كبير فى قيمة أى هملة بمفردها كالدولار أو الجنيه الإسترلينى مما قد يؤثر فى حميلة القناة ارتفاعاً وهبوطاً ، كما أن ذلك سيساعد ملاك السفن على حساب قيمة الرسوم بصفة ثابتة نسبياً . وطالبت الدراسة الاقتصادية كذلك بالتنسيق بين نشأة القناة وخط الأنابيب من السويس الى الاسكندرية نظراً للارتباط الوثيق (٣) مبدان النقل البحرى ، وهى الذى يتناول بالارقام توقعات حركة الملاحة واحجام السفن ، وشحناتها ، ومسافات النقل وتكاليفه وأجوره ، ومدى تأثره برسوم المرور ، والوفورات التى يحققها فتح القناة ... الخ . وقد كان هناك اقتراح بضرورة التفرقة فى الرسوم على أساس حمولة السفن ووجهتها النهائية ولذلك اوصت الدراسة بتطبيق الرسوم المحددة على جميع السفن والناقلات المنجحة من وإلى غرب أوروبا وأمريكا سواء كانت الحاملة من البضائع الجافة أو السائلة كالبتروول ومنتجاته . أما بالنسبة للشحنات الجافة من وإلى موانئ البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود فتطبق عليها فئات خاصة . ولذلك اقترحت ٣ جداول من الرسوم ١ و ٢ و ٣ ولكن تقرر بعد ذلك أخذ متوسط هذه الرسوم وهى التى أعلنت بعد ذلك بعد تحديد دقيق ومعتد . وكانت هذه الدراسة تقرر أن دخل القناة على هذا الأساس يصل فى ضوء حركة الملاحة البحرية المتوقعة خلال السنوات الخمس القادمة حوالى ٥٩٠ مليون دولار فى السنة . وقد قام بالدراسة القانونية الدكتور زكى هاشم ، واعد الدراسة الاقتصادية الأستاذ عبد الجليل المبرى والدكتور على الجرينلى ، وغطى الدكتور مصطفى خليل دراسة النقل البحرى .